واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسيته الدولية

د.طارق قندوز *

tar.mazen@gmail.com

••• الملخص:

يعتبر تقييم القدرات التنافسية لشركات التأمين العاملة في السوق الوطني بتوظيف المؤشرات الأدائية، من الأهمية بمكان، وذلك بغية التعرف على مواطن القوة لتعزيزها، ومكامن الضعف لمعالجتها، لاسيما بعد الإصلاحات الهيكلية العميقة. وفي هذا البحث سنحاول التركيز على توضيح واقع ومكانة سوق التأمين الجزائري، من منظور مقتضيات التنافسية الدولية، مع إبراز أهم المشكلات التي تعترض سبيل نشاط التأمين بالجزائر، ومدى تأثير إفرازات بيئة العولمة المالية، وأخيرا توصيف المنافسة بين شركات التأمين العمومية والخاصة (المحلية والأجنبية).

••• الكلمات المفتاحية: سوق التأمين الجزائري، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الاختراق

معلومات عن المقال

تاريخ وصول المقال
2014/03/07

تاريخ قبول المقال
2014/06/02

تصنيف JEL
G22

••• *Abstract:*

The evaluation of competitive abilities of insurance companies working in the national market by using proficiency indexes, is very important in knowing the strength points for reinforcing them, and the weakness points for treating them , especially after the profound the structural reforms. In this article, we try to focus on highlighting the status and the position of Algerian insurance market from the international competitive requirements, with illustrating the main problems that in encounter the stream of the Algerian insurance activity, and the extent of the financial globalization environment effects. Finally, describing the competitive position between the public and the private (local and foreign) companies.

••• *Keywords:* *Algerian market insurance, volume of cross premiums written, density ratio, penetration rate.*

© 2014 جميع الحقوق محفوظة لمجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR

* أستاذ محاضر - جامعة المسيلة -

••• مقدمة:

تضطلع شركات التأمين وإعادة التأمين بدور مزدوج، فلا تقتصر أهميتها على جانب توفير الحماية والأمان في مواجهة الأخطار محتملة الحدوث التي قد يتعرض لها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين، بتقليل الخسائر المادية المترتبة عنها، بل لنظام التأمينات إسهامات تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعتبر التأمين من مصادر التمويل الهامة، لامتلاك هيئاته رؤوس أموال ضخمة متأتية من تلك الأقساط والعلاوات المكتتبة، ليتم توظيف هذه المدخرات في قنوات الاستثمار المختلفة للمشاريع المنتجة للثروة.

شهد قطاع التأمين الجزائري تحولات عميقة، تمخض عنها صدور التشريعات والقوانين المتعلقة بالتنظيم الفني لمزاولة نشاط التأمينات، أهمها الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والذي كان بمثابة نقطة تحول راديكالية وفق آليات العرض والطلب، حيث أدى إلى إصلاح هيكلي شمل إلغاء الاحتكار الحكومي والإعلان عن انفتاح السوق على المتعامل الأجنبي، فترتب عنه ميلاد ظاهرة جديدة هي المنافسة بين الشركات العمومية والخاصة راهنت عليها السلطات للنهوض بتنافسية القطاع لكن ذلك لم يتحقق.

وفي غضون ذلك جاء الأمر رقم 04/06 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للمرسوم السابق، حيث أسفر عن قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار، وذلك بغية ترقية أداء العارضين من زاوية الكفاءة والفعالية، واستيفاء المنتج التأميني الوطني لشروط التنافسية الدولية، في خضم رغبة السلطات الوصية لمواجهة التحديات التي تفرزها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحقيق الاندماج المنشود في فضاء الاتجاه المتسارع للعولمة المالية.

في هذا الإطار، بدأت معالم معضلة البحث تبرز بكافة أبعادها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة السؤال المحوري الذي يطرح نفسه بإلحاح كالتالي:

<<**في غضون الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، وفي ظل ما يعانيه سوق التأمين الجزائري من مشكلات بنيوية عديدة ومعضلات تنظيمية متعددة، ما هي السبل الناجعة لتحسين تنافسيته الدولية على ضوء المؤشرات الأدائية (الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الاختراق)؟**>>.

تستوحي هذه الدراسة أهميتها البالغة من كونها جاءت في مرحلة تعرف فيها صناعة التأمين الوطنية تحولات عميقة بوتيرة متسارعة، خصوصا بعد سن القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، فقد أفضت الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية الجديدة إلى التوجه نحو الانفتاح على المنافسة الأجنبية، أين تجد الشركات المحلية اليوم

نفسها في وضعية حرجة، مما يجعل مسايرتها ومواكبتها لهذه التطورات، أمر صعب وتحد كبير، على خلفية تبعات اتفاقية الشراكة الأوروبية والاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات.

وفي ذات السياق، ترمي هذه الورقات البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء حول مؤشرات الأداء الاكتتابي لصناعة التأمين الجزائرية من منظور حجم الأقساط المكتتبة ومعدل الاختراق ونسبة الكثافة خلال الفترة 1995-2012.
- إلقاء نظرة تشخيصية فاحصة على أهم جذور المشكلات البنيوية التي تعيق نمو قطاع التأمين الجزائري، لاسيما ما يتعلق بعامل نقص الإدراك والثقافة التأمينية.
- توضيح الانعكاسات الإيجابية والسلبية (المكاسب والمخاطر) للجاتس والشراكة الأوروبية، التي تواجه قطاع التأمين الجزائري،في غضون الاتجاه الليبرالي نحو العولمة المالية.

المحور الأول: تشخيص الأداء الاكتتابي لصناعة التأمين الجزائرية

إن مؤشرات حجم الاكتتاب والكثافة والاختراق تستعمل كمقياس لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين. ولقياس هذا الأخير، نستخدم مجاميع أقساط التأمين المكتتبة لكل عام كمؤشر لأداء السوق، حيث أن أهمية نشاط التأمين في الاقتصاد الوطني لأي بلد يقاس من خلال هذين المؤشرين. **فمؤشر الاختراق** يصطلح عليه كذلك بمعدل الانتشار أو العمق أو التغلغل، ليعكس مساهمة أو حصة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية (مجموع الأقساط المكتتبة) إلى الناتج الداخلي الخام. فإذا كانت النسبة مرتفعة فذلك يدل على سرعة نموه، وبصفة عامة تكون الدول متقدمة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام مرتفعة أو أعلى النسب، بينما تكون الدول متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون مساهمة التأمين في الناتج الداخلي الخام لديها منخفضة وغير معبرة،وهذه النسبة تعتبر معيارا لتقدم الإقتصاد. أما **مؤشر الكثافة** فيقصد به ما يخصصه الفرد سنويا لينفقه على طلب منتجات التأمين، أي الإنفاق على شراء الحماية التأمينية، ومنه فهي تعبر عن إجمالي الأقساط المتحقق في البلد منسوبا إلى عدد السكان[1]

يهدف المحور إلى الوقوف على وزن سوق التأمين الجزائري ضمن الخريطة الدولية للفترة 1995-2012، ويمكن مناقشة تضاعيف هذا المحور من خلال إدراج الجداول أسفله، والتي تحوي في طياتها أجوبة لعدة تساؤلات يمكن إثارتها:

جدول -1- المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995-2012

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الأقساط: مليون دينار	13028	15068	15600	16027	17139	19489	21783	28985	31311
الترتيب العالمي	-	64	66	66	68	88/69	72	68	71
معدل الكثافة: دولار للفرد	9.74	9.79	9.43	9.42	8.36	8.52	8.96	11.37	13.03
الترتيب العالمي	-	75	79	81	80	88/82	83	83	82
معدل الإختراق (%)	0.67	0.58	0.58	0.59	0.54	0.49	0.52	0.64	0.59
الترتيب العالمي	-	76	81	84	80	86	88	86	85
	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إجمالي الأقساط: مليون دينار	35758	41620	46474	53789	67884	77339	80660	87300	99900
الترتيب العالمي	65	64	68	71	65	70	61	64	67
معدل الكثافة: دولار للفرد	15.12	16.58	16.84	22.5	31.0	32.0	32.8	33.0	34.3
الترتيب العالمي	81	80	81	82	80	82	81	81	81
معدل الإختراق (%)	0.6	0.55	0.55	0.57	0.61	0.7	0.8	0.7	0.67
الترتيب العالمي	86	87	86	61	86	86	67	80	85

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيجما السويسرية، 2013

من الجدول أعلاه، نقدم التحليلات التالية:

1- مؤشرإجمالي الأقساط المكتتبة

ارتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1%، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على ارتفاع بنسبة 11% أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7% مقارنة مع عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الارتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايير دينار سنة1994، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37% (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 666%، أي أن رقم الأعمال انتقل من 13028 مليون دينار تترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي 100 مليار دج تترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا انتعاشا بإنتاج إضافي قياسي مقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب ارتفاعا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الاعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي عن ثمرة الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة

إلى التحسن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الاتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03% تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61% فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقيا والسادس على النطاق الإقليمي أي عربيا إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الاكتتابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة إستفهام عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليه المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الاستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2- مؤشري الاختراق والكثافة

إن مؤشر الاختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49% عام 2000 إلى 0.8% عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67% عام 2012 مترجما بذلك الرواق 85، ليظل بعيد تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ 6.5%، 3.65%، وهذا مقابل معدلات أكثر ارتفاع الدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1%، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـ 21 وتعاضديتيه بنسبة 3% فقط في تمويل الاستثمار الوطني، وقد تراجعت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها انتقلت من 3.8% سنة 1995 إلى 3.6% سنة 2005 و3.4% سنة 2006 لتسجل 3% فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للاستثمار قد ارتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و66.2 مليار دينار و140 مليار دينار سنة 2011، أما الاستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية للاستثمار منذ سنة 2001، فقد انتقل من 580 مليار دينار سنة 1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الأخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الاكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للساكن عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث انتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 655.7 دولار للساكن.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى باستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. وفي نفس الوقت، هناك إمكانات استثمارية ضخمة يتمتع بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

وقد أكد اتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايير دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الارتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، وبروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكنا. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توازن في المحفظة التأمينية، على اعتبار أن الارتفاع في رقم الأعمال مدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8% من البنية العامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2% فقط[2].

المحور الثاني: المشاكل الهيكلية والتنظيمية التي تعترض قطاع التأمين الجزائري

يرمي هذا المحور إلى مناقشة أهم الصعوبات والمعوقات التي تعيق تقدم سوق التأمين الجزائري، حيث يعود تقدم أسواق التأمين العالمية على غيرها، إلى مجموعة شروط اقتصادية وميكانيزمات تقنية، تحكم عملها وتسهم في هذا التفوق والتفاوت، فهي الأقرب للسوق النموذجية، فاستقراء الشواهد الميدانية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن سوق التأمين الجزائري تتخلله جملة من القيود الداخلية، وتختلجه سلسلة من العقبات الخارجية، التي أثرت سلبا في دالتي العرض والطلب، وضآلة الحصيلة الإجمالية لشركات القطاع، ومنه تدهور تنافسية مؤشري الكثافة والاختراق، يأتي هذا بالرغم من الإصلاحات الرامية إلى تمهيد الطريق نحو التحول إلى اقتصاد السوق، ويعزو الخبراء أهم أسباب تباطؤ وتيرة نمو القطاع باحتلاله مراتب ذيلية مقارنة بالأسواق العالمية إلى عديد المشاكل والصعاب[3]:

1- قلة ومحدودية النضج والتوعية التأمينية أو التهرب التأميني

يقصد بالوعي <<**إدراك الفرد للمخاطر التي يتعرض لها في حياته، وحاجته للحماية التي توفرها شركات التأمين، من خلال ما تقدمه من تغطيات للخسائر التي يتعرض لها في ممتلكاته وحياته**>>، ويعتبر غياب ثقافة التأمين رغم كونها أساس المعاملة التأمينية عقبة كؤود وحجرة عثرة، حيث يعود إعراض المواطنين عن الإكتتاب، إلى إفتقارهم إلى البصيرة الضمانية على مختلف الأخطار، وضيق مدارك نظرهم بحزمة الفوائد المستقبلية التي تتمخض عنها عملية التعاقد لدى الوكالات، ومن بين إرهاصات هذه المعضلة كما تؤكد ذلك الدراسات والأبحاث، النظرة السلبية للتأمين وإعتباره كضريبة، فالجميع يجهل أو يتناسى مفهوم الحماية والإدخار، وخاصة تلك الفئة التي ترى في التأمين نوعا من النفقات الثانوية والكمالية، التي يمكنها الإستغناء عنها أمام أعباء الحياة المختلفة، ولهذا نجد التذمر من عبء الإشتراكات التي تقتطع من أجره شهريا، ويزيد الطين بلة قصور الشركات وتجاهل الوصاية القيام بالحملات التحسيسية والبرامج التنويرية ذات البعد التشاركي، لنشر المعرفة التأمينية في المجتمع الجزائري، فنقص الوعي أو بقائه منخفضا مسؤولية أدبية وإعلامية مشتركة لـ:

- السلطات الحكومية: تتحمل مسؤولية كبيرة، بسبب عدم وجود خطة شاملة لرفع مستوى الوعي.
- أفراد المجتمع: بسبب تركيزهم في أغلب الأحيان على ثمن القسط فقط، دون الإستفسار عن التغطيات التي سيجنونها وما هي حقوقهم، من أجل عدم نشوء أي سوء فهم أو خلافات عند التعويض.
- شركات التأمين: كونها تسعى بكل الأشكال لإستقطاب المؤمن لهم خوفا من هروبهم، بتخفيض الأسعار دون الإهتمام بنوعية الخدمة، كما أنها تركز على تأمين السيارات وتجعله حقلا للمنافسة والمضاربة.
- الجامعات والمعاهد: تفتقر إلى المناهج البيداغوجية المتعلقة بالتأمين، فغالبا ما تخلو الخطط الدراسية من مقررات التأمين، وإن وجدت فهي مواد نظرية أكاديمية بعيدة عما هو مطبق على أرض الواقع.

2- الغش والإحتيال التأميني من جانب المؤمن لهم

أصبحت هذه الجريمة المالية في الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية، بعد التهرب الضريبي، وتشير تصريحات المسؤولين بالسوق الجزائرية، بأن تنامي ظاهرة الإحتيال التأميني Insurance Fraud لتحقيق كسب غير مستحق، وبوسائل غير مشروعة، ترتكب من عدة أطراف يغريها الجشع (المستأمن، الوكيل، الخبير)، أصبح يربك إستقرار منظومة التأمين، فالغش التأميني متعدد الصور مثل: إصطناع مختلق لمطالبات تأمين وهمية لحادث لم يقع أساسا (حريق، سرقة، ... إلخ)، أو رفع قيمة التعويض بتضخيم فاتورة الضرر بشكل مبالغ فيه تفوق قيمته الحقيقية، أو بإعطاء معلومات غير صحيحة عن حادث وقع فعلا، التعمد أو التحريض على إحداث الخطر المؤمن عليه، كإشعال النار في الممتلكات المؤمنة، منح التغطية لحوادث سابقة لتاريخ سريان وثيقة التأمين.

وفي ذات الغضون، فإن الأثار السلبية المترتبة عن هذه الجريمة الخطيرة والضارة عديدة، أهمها أنها مكلفة تكبد الشركات خسائر فادحة، وقد يكون ذلك أحد الأسباب الرئيسة لإعسارها، فدفع

هذه المبالغ مجتمعة تؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الضرر على المجتمع بأسره (تأخر صرف التعويضات، زيادة الأقساط).

3- سيادة الحساسية الدينية والقناعات التحريمية السائدة في المجتمع الجزائري

تعرف بمشكلة الاعتقاد الديني Religious Belief، والنظرة التحريمية لدى شرائح واسعة، إذ يعتقد الفرد أن الخطر الذي يهدد حياته وممتلكاته قضاء وقدر، والتعامل معه يتم بهذا المنطق، وتزداد ثقافة عدم الجواز الراسخة في أذهان المواطنين، خصوصا في اتجاهات الطلب على تأمينات الأشخاص، باعتبار أنها من البيوع المخالفة للمعتقد، لاشتمالها على الغرر الفاحش والربا والقمار، يضاف إلى ذلك، شح البنوك الإسلامية كمحرك رئيس يسمح لشركات التكافل باستثمار الاشتراكات فيها، وتحقيق نسب نمو في القطاع.

4- عدم اعتماد إلزامية التأمين في المجالات الصناعية والتجارية والسكنية

فالدول المتطورة تمنع قوانينها على أصحاب المهن الحرة (المحامون، الأطباء، ... إلخ)، مزاولة حرفهم ما لم يتزودوا ببوليصة تأمين، تضمن مسؤوليتهم المدنية جراء الأخطاء المهنية، التي من الممكن أن يرتكبونها خلال أدائهم لأعمالهم، كما توجب على أصحاب المصانع والمخابر وغيرها، أن يحصلوا على عقود تأمين تضمن مسؤوليتهم القانونية حيال الموظفين، وكذلك توجب التشريعات النافذة على أصحاب المباني والشقق والمنازل تأمين ممتلكاتهم ضد الأخطار الطبيعية، وهذا هو الفراغ على المستوى التشريعي الذي جعل نسبة الكثافة ومعدل الاختراق بالجزائر كارثي.

5- نقص فادح في آليات تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية

تتميز التأمينات بأنها خدمة في غاية التعقيد، لذلك هي شرهة لليد العاملة عالية الخبرة، ممزوجة بين الصفات الشخصية والكفاءة العلمية والعملية. وفي ذات الإطار، عدم الاستفادة من مئات الإطارات والأدمغة الجزائرية المهاجرة في كثير من دول أوروبا والخليج وماليزيا، والتي كانت وراء نجاح كثير من التجارب، كما أنغياب سياسات مستقبلية واضحة للاستثمار في رأس المال الذهني كأصل فكري للعاملين، من تكوين وتدريب على الأساليب الحديثة، خصوصا في مجال الرياضيات الاكتواريةوتقييم المخاطر وتقديم المشورة وإدارة العقود والتحليل المالي للمحفظة التأمينية، أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة، وهذا الأمر انجر عنه قلة دوريات متخصصة، ونقص في مكاتب الاستشارة، حيث يتم اللجوء إلى مكاتب الخبرة الأجنبية.

6- عدم نجاعة جهات الضبط والتأطير في إرساء مناخ استثماري وفق مبادئ الحوكمة

تظهر العديد من الثغرات في مهام وأدوار أجهزة الإشراف والتنظيم الفني، لأن المحك يكمن في تقييم نجاعتها في تثبيت دعائم المساءلة والشفافية والائتمان، تحت مظلة القواعد التنظيمية، وتوفير جو سليم للتباري بين العارضين، لا يكبح من حريتهم في التصرف، فمثلا الأسعار غير محررة كليا بل تحددها السلطات، حيث عرف السوق أضرارا في السنوات الأخيرة استعمال طرق غير مشروعة للمنافسة، ينضاف إلى ذلك أن هذه الأجهزة تشتكي من وطأة تبعيتها للوزارات والمصالح الحكومية، وقلة وكالاتها ومقراتها. إضافة إلى ذلك، يرى خبراء التأمين في الجزائر، بأن غياب الرقابة الصارمة يسهم

في التستر على جزء معتبر من الأقساط المحولة للخارج، أو عدم التصريح بها تهربا من الضرائب Tax evasion أو لأسباب تنافسية، ويجزمون بأن المجموع التقريبي للأقساط أكبر من المستوى الحالي.

7- ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وتزعزع منظومة الأجور والرواتب

أسفراستفحال مرض العقدة الهولندية(*)، باستشراء التبعية الريعية، وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية، إلى تفشي العديد من الأمراض الاقتصادية والأوبئة الاجتماعية،على غرار ثالوث البطالة والتضخم والفقر، التي تتغذى بميكروب الفساد، ومنه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأقساط، وهذا المطب يفسر لنا تباطؤ وتيرة الاكتتاب، ما جعل الأقساط المحلية تراوح مكانها.

8- غياب نظام معلومات وطني موحد لصنع القرارات التأمينية

فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أن النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين، حيث لا يتم استيفاؤها بصورة صحيحة ومنتظمة، والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى (التسويقية، الفنية، المالية)، والتنبؤ بالتعويضات، رغم التوسع في إدخال الحاسبات الآلية في معظم الشركات. وفي هذا السياق، فالسوق الجزائري للتأمين ليس واضحا بعد، والغموض هذا يقف وراءه الافتقار لشبكة معلومات شاملة.

9- غياب الفضاءات الادخارية وقصور الأفق في السوق النقدية والمالية

إن تواضع الحد الأدنى لرأسمال شركات القطاع، كبح من قبولها ضمان الأخطار كبيرة الحجم، ومنافستها للشركات الأجنبية. وبالموازاة مع ذلك، لا تلعب بورصة القيم المنقولة بالجزائر دورها المنوط بها، فسوق الأوراق المالية غير نشطة وقليلة التطور لا تزال في بداية أطوارها، بعيدة عن مستوى ديناميكية الاقتصاد الوطني، وهذا له جذور كتواضع ثقافة البورصة لدى المواطنين، وضعف الوعي الادخاري للعائلات، بل يقابله انتشار عقلية الاكتناز، وليس كما هو الشأن في الدول المتطورة التي تنوع أصولها بين أصول سائلة، أوراق مالية، رهونات، استثمارات في العقارات، قروض مقدمة، أما تقديم القروض من طرف شركات التأمين لحملة الوثائق لا يسمح به قانون النقد والقرض، بل تكتفي فقط بالتأمين على القروض.

يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين تخصيص نسبة 50% من المداخيل في سندات الخزينة، وترزح الشركات الوطنية تحت طائلة عجز مالي خانق، وتبحث عن حلول كلاسيكية كرفع التسعيرة، للحفاظ على سلامة مركزها المالي والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتضررين، فمثلا بلغت توظيفات شركات التأمين العاملة بالسوق الجزائري 180032 مليون دينار عام 2012 فقط، كل ذلك أثر سلبا على مردودية القطاع. والجدير بالذكر، هو سيطرة تأمين الأضرار على حساب الأشخاص، فهذه الأخيرة تعتمد في تسييرها على نظام الرسملة.

10- الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين

لا يزال تفشي ثقافة الاعتماد على الدولة لدى الجزائريين، رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، إلا أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في إقناعهم بتأمين ممتلكاتهم المنقولة والثابتة، فوجهة نظر الأسرة أنه لا داعي لدفع المال، فيما يتصل بالتأمينات الاختيارية، بما أن الحكومة تتكفل بترميم السكنات، وتعويض الفلاحين والمصانع عن الخسائر.

المحور الثالث: تحديات العولمة المالية على قطاع التأمين الجزائري

3-1/ إفرازات وتبعات الشراكة الأوروبية

قبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، يمكن الإشارة إلى أن حجر الزاوية فيه أنه ما دام هذا هو واقع قطاع التأمين الجزائري، فإنه لا يكون العامل الجوهري في اتخاذ أي قرار بشأن الإنصهار في العولمة المالية، على ضوء العوامل الأخرى ذات العلاقة بالمصالح الاقتصادية الأكثر أهمية EconomicInterests، لأن حجم التأييد الذي تتمتع به ظاهرة الكوكبة، سيجعل أية دولة تختار عدم الانخراط فيها في حالة عزلة دولية، وفي حالة اختيار الاندماج، فإن عليها تكييف أوضاعها مع إفرازات هذه الحركية سريعة الإيقاع والتقلب، وهذا ما هو حاصل في الواقع في إطار ما يسمى بحرب المصالح المتوحشة.

أ- التأثيرات الإيجابية المتوقعة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي

على أعقاب مستجدات تاريخ سريان مفعول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، أصدرت السلطات القانون رقم 04/06 المؤرخ في أفريل 2006، بغية مجابهة تحديات المرحلة والاستفادة من مكاسبها:

- الاستثمار في الثروة الفكرية، فالجزائر متخلفة في هذا المجال، وقد تم مؤخرا تم تأسيس المدرسة العليا للتأمين،وفقا لاتفاق ثنائي جزائري فرنسي رأت النوريوم 22 سبتمبر 2010، بعد تسوية الخلاف بين شركات التأمين الفرنسية ونظيرتها الجزائرية في مارس 2008، والذي يعود إلى 42 سنة أي منذ عام 1966، تم التوقيع عليها بين أربع شركات فرنسية (AGF-AVIVAFRANCE-AXAFRANCE-GROPAMA-MMA)، ونظيرتها الجزائرية (CAAR-SAA).

- إنعاش الشبكة التجارية الوطنية، وترقية عقود التأمين على الأشخاص، من خلال سلسلة البروتوكولات الموقعة بين شركات التأمين والبنوك، فكلما تعززت الأواصر بينهما، قوي قطاع التأمين والعكس صحيح.

- قام المجلس الوطني للتأمينات بمساعدة برنامج التعاون MEDA، بعقد سلسلة ندوات وورشات عمل حول مسائل: تأمين القروض، وتسيير الخطر، وترقية الثقافة التأمينية، ومراقبة التسيير، وفنيات التسويق، ... إلخ.

- الاستفادة من مزايا سوق حافلة بالمنافسة، لتنمية الصناعة التأمينية على أكمل وجه، حيث سيفضي ذلك لا محالة إلى اعتناق الأساليب الإدارية العصرية على غرار الابتكار والجودة والبحث والتطوير.

على الرغم من تحقيق تحسن في رقم أعمال القطاع، غير أن الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا بخصوص إنهاء الخلاف بين الطرفين في مجال التأمينات، أعاد المخاوف من عودة شركات التأمين الفرنسية إلى الجزائر، بسبب عدم جاهزية شركات التأمين الجزائرية لمنافسة نظيرتها الأوروبية التي عبرت عن رغبتها القوية في العودة الفورية إلى السوق الجزائرية، مما سيضيق الخناق على شركات التأمين الجزائرية التي تعاني من تأخر كبير، سيمكن منافساتها الفرنسية والإسبانية والإيطالية والبريطانية وحتى الأمريكية من الاستحواذ على سوق التأمينات الجزائري، الذي يعد الأكثر تأخرا في منطقة المتوسط، على الرغم من الفرص القوية غير المستغلة التي يتوفر عليها، حيث ستجد الشركات الفرنسية الأرضية مناسبة لها بفضل السيطرة شبه المطلقة للعلامات الفرنسية على السوق، حيث ستتعاقد رونو وبيجو مع شركات التأمين الفرنسية(*).

ب- الانعكاسات السلبية المنتظرة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي

بدأت الشكوك تحوم حول قدرة الشركات العمومية، في المحافظة على إعتلائها الصدارة والريادة، من حيث الحصة السوقية، فقد صرح مدراء القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي عن نيتهم وعزمهم على إفتكاك سيطرة القطاع العام، تحت مظلة المنافسة الشريفة، وبلغة الأرقام سجلت الحصيلة السنوية لعام 2012 تقلص نصيب القطاع العمومي من 88% عام 1997، إلى 63% عام 2012.

لا تخلو الشراكة من النقاط السوداوية بسبب المذهب المكيافيلي الطاغي على الذهنية الأوروبية، حيث تعتبر التأمينات الأوروبية أحسن جودة وأقل تكلفة، وهذا يؤدي إلى اختلال أركان اللعبة التنافسية، ومنه التأثير على المقدرة التنافسية للقطاع، لذلك فالدخول في مشاريع مشتركة وفق القاعدة التي تضمنها قانون المالية التكميلي لعام 2009 (49/51)، لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية أهم إجراء حمائي وقائي، ويمكن تلخيص أهم هذه الانعكاسات فيما يلي:

- تعتبر حصيلة شعبة التأمين الإلزامي على السيارات أهم صيغ التأمين المعروضة في السوق، ويشكل دخول الشركات الفرنسية ضربة موجعة، إذ تعتبر شركتي رونو وبيجو الرائدة بالجزائر، ومنه الارتياب من الهيمنة على هذه الحقيبة، بإعلان الوكلاء المعتمدون للسيارات عن تخفيضات سعرية، مع تقديم حزمة خدمات ما بعد البيع،كالتأمين الشامل على السيارات ضد كل المخاطر لمدة عام.
- الخشية من تشكيل تكتلات بين المؤسسات المالية الأجنبية العاملة بالجزائر، على غرار شركات التأمين والبنوك الفرنسية (البنك الباريسي، سوسيتي جنرال)، فهذه ملابسات لابد من الاحتراز منها والاحتياط لها.
- يعتبر قرار رفع الحد الأدنى لرأسمال الشركات تهديدا بالنسبة للمتعاملين الوطنيين الخواص نظرا لمحدودية صلابتهم المالية Financial Solidity، في الوقت الذي يعتبر بوابة لدخول الأجانب.

- السعي الأوروبي الحثيث لتوسيع أسواقها ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، ويبقى هاجس النزعة المادية البراغماتية المحض، هو المحرك الدافع للاستثمار في قطاع التأمين الجزائري، ومنه الخوف من قيام الشركات الأوروبية بعمليات ابتلاع الشركات الوطنية.

- الشركات الأوروبية تتصف بالموثوقية والمصداقية والمرونة أي تسويق حلول لمطالب المتعاقدين معها، تستجيب لاحتياجات زبائنها بمحافظ تأمينية مستحدثة، ناهيك عن التعاطي السريع والمعالجة الفورية للملفات الثقيلة والعالقة، المتعلقة بالحوادث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والفلاحية والصناعية، وتقليص فترة الإنتظارWaiting Period بتسديد المستحقات في فترة وجيزة (الرضا والولاء)، مقابل سوء التسيير وغياب الساحة من شركات متميزة تسيبريا، الذي لا يزال ضارب بأطنابه في الشركات العمومية تحديدا[4].

من الأهمية بمكان إجراء مقارنة بين شركة AXA الفرنسية وشركة CAATالجزائرية، في بعض المؤشرات الأدائية، نجد رقم أعمال شركة AXAيتجاوز 91 مليار أورو، و100 مليون زبون، والشركة CAATبلغ رقم أعمالها 15.3 مليار دينار و750 ألف زبون سنة 2012[5].

2-3/ إفرازات وتبعات اتفاقية الجاتس

أ- الأثار الإيجابية المحتملة للجاتس

على مستوى الأنظمة الاقتصادية الجزئية، يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى تحول ساحة التأمين الجزائري بشكل إيجابي إلى سوق منافسة حرة بدل الاحتكار، بدخول أعتى الشركات العالمية، ذات التقنيات عالية المستوى للمزاحمة والتباري مع الشركات العمومية والخاصة، فهذا الانفتاح سينبثق عنه:

- تحفيز نمو الشركات الوطنية بتوزيع أجود التغطيات، وأوسع الضمانات، وتحسين العمليات بشكل دؤوب، وعلى أساس تنافسي، من باب ضغط الضرورة والحتم اللازم، وتوسيع السوق سيؤدي أيضا إلى تنوع الطلب التأميني، وبالتالي إصدار وثائق جديدة تزيد من حجم العلاوات.

- تبني الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات، والمتعلقة بتطوير المحافظ التأمينية المتواجدة، حتى تكون مستوفية للمقاييس الدولية، فالناظر إلى تركيبتها يجد أنها تقليدية لا تستجيب لانتظارات الزبائن.

- زيادة ممارسة أنشطة الخدمات المساعدة، على غرار مكاتب الخبرة والاستشارة والمعاينة والتسوية، وكلها تقدم خدماتها بالدرجة الأولى إلى طالبي التأمين، وهذا سيؤدي إلى توسيع الطاقة الاستيعابية للسوق.

- تدنئة التكاليف كصمام أمان لخوض غمار الحروب التجارية السعرية، وهو أمر من شأنه زيادة نجاعة تنافسية المنتج التأميني الوطني، بما يكفل مجاراته للمنتج الأجنبي من منظور الكفاءة والفعالية.

- انتعاش سوق الوساطة، من خلال استحداث قنوات ومنافذ توزيعية أخرى، خاصة عن طريق الشبكة البنكية والبريدية كنقاط بيع، حيث يرتقب أن تؤدي اتفاقية الجاتس إلى إنشاء الأجانب لفروع ووكالات السمسرة.

- الجاتس بوابة عبور تفتح آفاق واسعة للتسويق التصديري لخدمات التأمين، في وجه الشركات الوطنية بإتاحة الفرصة للمسيرين للتفكير الجدي في إقتحام الأسواق الإفريقية والعربية، وذلك في خضم موجة التكتلات والاندماجات وفي ظل التواجد الأجنبي، الأمر الذي يسفر عنه تمدد دائرة سوق التأمين الجزائري.

- تحسين تسيير الموارد البشرية يكسب الشركات الوطنية التفوق على المنافسين، كما أن احتكاك العمالة المحلية بالكوادر والأطر الأجنبية المحترفة، ينجر عنه توفير الخبرات المصقولة والإطارات الماهرة والكفاءات المهنية والمعارف المؤهلة قانونيا وإداريا، لضمان قدرتها في مزاولة أعمالها بنجاح، كالسرعة في معاينة الحوادث، ومعالجة وتسوية ملفات الضحايا المتضررين جسمانيا وماديا.

- الاستفادة من نقل التكنولوجيا، وتدعيم الشبكة المعلوماتية بأنظمة متطورة في مجال الأرشفة الإلكترونية، والربط بين كل المصالح التجارية بشبكة الألياف البصرية، التي تسمح بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالزبائن.

- نية وعزم الحكومة إنهاء الاحتكار العمومي لبعض فروع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وخصوصا منظومة التأمين الصحي، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة كالربو وداء السكري وارتفاع الضغط الدموي وغيرها، بفسح المجال للمنافسة وفق معايير اقتصاد السوق، ويكون ذلك بالرهان على الشراكة الأجنبية، فالصندوق رغم محاولات تجويد أدائه، فهو يعاني من خلل تسييري مزمن.

وعلى الصعيد الكلي، يفضي تحرير تجارة الخدمات المالية، إلى رفع كفاءة الجهاز التأميني، وترقية حجم الاكتتاب، في إطار تقديم عنصر الجودة على عنصر الكمية، من خلال المضامين التالية:

- تطوير ودعم نظم الإشراف وأساليب الرقابة، فتزيد فعالية الأداء في المديين القصير والطويل، حيث تعتمد على مجموعة من الأسس الفنية والرياضية، وذلك بالعمل على توحيد المقاييس لضمان تطبيقاتها في كافة الدول الأعضاء، عن طريق التأكد من رأس المال، الاحتياطات والمخصصات، الديون الفنية، الملاءة المالية، التي تعكس سلامة المركز الربحي ومتانة السيولة المالية للشركات، للوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق.

- إنماء الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، كمحصلة للجهود الترويجية للشركات الوطنية والأجنبية، باعتبار أنها من العوامل المؤثرة في دالة الطلب على بوالص التأمين، وهذا سينعي الإيرادات ليؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني، سواء على صعيد التراكم الرأسمالي للاستثمار أو حماية الأصول العامة والخاصة.

- ميلاد نمط تنافسي جديد يتمثل في المنافسة بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، نتيجة انسياب شركات التكافل العالمية لاسيما الخليجية والماليزية، وهذا حتما سيؤدي إلى إرضاء المتطلبات الدينية الراسخة.

- الإسراع في تجسيد وبلورة الإصلاحات، وتحسين مناخ الأعمال، الذي تعمل فيه الشركات تماشيا مع التطورات العالمية، لتمكين الشركات من تحقيق التكيف والتأقلم للوصول إلى المستويات العالمية.

رغم وجود درجة معينة من المنافسة التسويقية، إلا أن معظم الشركات المحلية تتمتع بشكل أو آخر بنوع من الحماية، وهي تعمل في ظل ظروف لم تجعلها تشعر نسبيا بالتهديدات حتى الآن، ولذا فإنه يتحتم عليها التأهب للعمل في بيئة أكثر تنافسية في المستقبل المنظور، ويشير واقع نظام التأمين الجزائري بهيكله الحالي، وطبيعة الخدمات التي يقدمها، أن التوقيع على اتفاقية الجاتس كضرورة وليس اختيار، ستترك آثار سلبية، لأن خدمات الدول المتقدمة تمتلك مزايا تنافسية تنمو مع التكنولوجيا المتحكم فيها.

ب- الانعكاسات السلبية المرتقبة للجاتس

على مستوى الأنظمة الاقتصادية الجزئية، يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية، إلى التوجس خيفة من المنافسة غير المتكافئة وغير العادلة مع شركات التأمين العملاقة، والتي تتمتع بالدراية الفنية والسيولة المالية والعمالة الماهرة وتنوع خطوط إنتاجها، بل وتحمل في طياتها أفكار الهيمنة والتغلب، فموضوعيا ستميل الكفة لصالحها، ونذكر هنا مصادر القلق المرتقبة:

- إقبال شرائح واسعة من طالبي التأمين، على التعامل مع فروع الشركات الأجنبية، نظرا إلى المستوى الرفيع والقياسي للخدمات التي تقدمها، علاوة على أن منسوب الثقة في المنتج الأجنبي يفوق المحلي ضعيف الأداء، وهذا سينجر عنه سيطرة واضحة للأجانب، نظرا لما يمتلكونه من إمكانات بشرية وموارد مالية.

- بسبب المنافسة السعرية، والتسابق نحو تخفيض ثمن القسط بين العارضين، فإن ذلك يحوي في ثناياه، خصوصا في الأجل المتوسط تآكل رؤوس الأموال والاحتياطات، وبالنسبة لشركاتنا التي ليس لها نفس طويل، لن تقاوم مجاراة الأجانب، الأمر الذي يهدد مصالح وحقوق حملة الوثائق، بل وحتى الاقتصاد الوطني برمته.

- من المحتمل أن تقوم الشركات الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة لها من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل، وما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة إلى قطاعات ومناطق معينة.

- الوساطة في سوق التأمين الجزائري هشة، بينما في الدول المتقدمة نجدها تحوز مكاتب للوساطة وللاستشارة وللخبرة الإكتوارية متطورة، وسيؤدي هذا إلى احتلال الأجانب بكل سهولة هذا الجزء المهم.

- يشير واقع الشركات الوطنية وهي في عقر دارها، أنها غير مهيأة للصمود في وجه المنافسة الأجنبية الغازية ذات الالتزام طويل الأمد، نظرا لضآلة رؤوس أموالها، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تفشي أشكال المنافسة الضارة والمدمرة، فالمواجهة والاصطدام المباشر قد يدفع العديد منها إلى الإفلاس أو سيتم شراؤها، وإزاحة شركاتنا عن مواقعها سيترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الكلي تفضي الرياح العاتية لتحرير تجارة الخدمات المالية إلى:

- إضعاف وإرباك دور هيئات الإشراف والرقابة، بفقدان حرية التصرف، وبتقليص وتقييد صلاحياتها القانونية والتنظيمية، في منح الاعتماد لتأسيس فروع الشركات الأجنبية، أو الإفلاس والتسوية القضائية، ... إلخ، خصوصا وأن التأمين قطاع تمارس الدولة بشأنه الحق في سلطتها التشريعية.

- ستكون تبعات مطالبة الجزائر بفتح أسواقها على موردي خدمات التأمين، ذات تكاليف باهضة على الخزينة العمومية، لاسيما وأن طبيعة سوق التأمين متقلب بتقلبات النظام المالي العالمي.
- لا محالة سيتسبب تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي، وحركة دخول وخروج رؤوس الأموال وترحيل الأرباح، في حدوث أزمات فجائية خطيرة وانهيار بنيان الاقتصاد، لأن الشركات العالمية تضرب فقط على وتر الربحية، بشكل مفرط ومبالغ فيه وفق قواعد غير أدبية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الشاملة بل يحد منها[6].

مما سبق، يعيش سوق التأمين الجزائري الناشئ فترة انتقالية للعمل وفق قوانين الاقتصاد الليبرالي، فهو يحتاج إلى تأهيل راديكالي، حتى يواجه المنافسة الأجنبية ويتحمل أوزار الانفتاح بالصورة المطلوبة، وحتى تكون له القدرة على امتصاص أي صدمات مالية، فمثلا عند إجراء مقارنة بين رائدي السوق الأمريكي والجزائري في بعض المؤشرات الأدائية، نجد مجموعة AIG يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1919، ووصل عدد موظفيها 116 ألف موظف في 130 بلد، وبلغ رأسمالها الاجتماعي 7.2 مليار دولار، وبلغت عائداتها 72 مليار دولار عام 2012، والشركة SAA يعود إنشاؤها إلى عام 1963، ووصل عدد موظفيها 3963 عامل، وبلغت عائداتها 23.1 مليار دينار، وبلغ رأسمالها 20 مليار دينار سنة 2012[7].

المحور الرابع: سبل تعزيز المقدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري

وفي هذا السياق، فقد أصبح من المتطلبات الملحة على واضعي السياسة التأمينية في ظل الانفتاح، ضرورة البحث في الميكانيزمات التقويمية والإجراءات التصحيحية، التي تمكنها من التغلب على نقاط الضعف وتخطي العقبات التي تثبط من ازدهار السوق، ومحاولة الوصول إلى رؤية مستقبلية، ورسم استراتيجية لترقية تنافسيته، ليكون متهيئا على التعاطي مع تداعيات التحديات المفروضة، وكذا يكون في مستوى اكتساب الرهانات لصالحه، ويحقق هدفه في التقدم المنشود، لذلك نقترح تسريع وتيرة ترجمة الخطوات والتدابير التي يتوجب التفكير مليا في ترجمتها على أرض الواقع[8]:

1- المقترحات المتعلقة بالتوعية التأمينية وحملات التحسيس وبرامج التبصير

تعتبر محاربة ومكافحة ظاهرة التهرب التأميني مسؤولية الجميع، لذلك لا يمكن رفع درجة الوعي بقيمة ومنفعة ووثيقة الضمان، إلا من خلال تكاثف الجهود وتظافرها، واعتبار تكريس ثقافة التأمين قضية وطنية شاملة. وفي هذا الإطار، نقترح على الجهات الوصية التنسيق مع مختلف وسائل الإعلام التي تخاطب الرأي العام، ضرورة عقد لقاءات وندوات دورية، بمشاركة كافة الفاعلين والمهتمين والمختصين، لتلقيح الأفكار وتنقيح المعارف وتخصيب الرؤى، والخروج بتوصيات ناجعة، ضمن إطار متكامل، بؤرة التركيز فيه، كيفية توعية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بحقوقهم التأمينية، وحاجتهم الماسة للتغطيات.

2- المقترحات المتعلقة بتوطين التأمين التعاوني كبديل مجدي عن التأمين الإستريحاي

أصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الإطار القانوني الحالي، بمنح الاعتمادات للهيئات الراغبة في الاستثمار في التأمين التكافلي، وترك الاختيار والتفضيل للزبون بين التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي، فالمواطن غير مقتنع بجدوى التأمين الكلاسيكي، وخاصة إذا علمنا بوجود عدة آفاق مشجعة:

- وجود إتجاه رسمي منذ صدور المرسوم التنفيذي 2009 يحدد القانون الأساسي النموذجي للتأمين التعاوني.
- إمكانية تطوير تحالفات وشراكة مع شركات التأمين الخليجية والماليزية، والتي قطعت أشواطا ناجحة.
- فتح أول ماستر للتكوين في التأمين التكافلي في كلية الاقتصاد بجامعة سطيف 2010.
- الكثافة السكانية المسلمة، التي بلغ تعدادها حوالي 40 مليون نسمة نهاية عام 2013.
- تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (سلامة) في 26 مارس 2000.
- تداعيات الأزمة المالية العالمية تولد عنها الدعوات المتنامية لإصلاح النظام المالي الدولي.
- وجود بنكين إسلاميين ينشطان في المنظومة المصرفية، هما بنك البركة السعودي وبنك السلام الإماراتي.

3- المقترحات المتعلقة بالتأمين البنكي أو التقارب بين المصارف وهيئات التأمين

لا نبالغ إن قلنا بأن نجاح منظومة التأمين، مرهون بمدى نجاعة الجهاز المصرفي، وقدرته على تمويل التنمية الشاملة، والشاهد أن هناك وصال تكاملي متين يربط علاقة البنوك بالتأمينات، فكلاهما يشكل العمود الفقري للنظام المالي والعامل الرئيس للانتقال إلى اقتصاد السوق، وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة صيرفة التأمين، ونجاح هذه التجربة في الجزائر مرتبط بعصرنة البنوك، والتي تعاني من مشاكل جمة، رغم أنها أخذت النصيب الأوفر من الإصلاحات مقارنة بباقي القطاعات، إلا أن استجابته لم تكن بالمستوى المطلوب، فمشكل تحديثه أصبح هاجس يؤرق الحكومة، ولو تحقق ذلك فسيسهم حتما في تقدم سوق التأمين.

4- المقترحات المتعلقة بتقوية أجهزة الإشراف والرقابة على التأمين والتطبيق الجيد للحكم الراشد

من الأمور التي انعقد عليها إجماع المتخصصين، دور وأهمية الضبط والمتابعة في الحد من المنافسة المدمرة والضارة، على اعتبار أن التأمين وسيلة لحماية المصالح، وليس مصدرا لاستغلاله بصورة غير مشروعة، لتحقيق مصلحة فردية على حساب المجتمع. ينضاف إلى ذلك، وجوب الصرامة والتشدد في تنفيذ العقوبات المسلطة على مرتكبي المخالفات والتجاوزات من أجل الردع والزجر. ويعد

انتهاج الأنظمة التأمينية الجزئية والكلية، لمقاربة الحاكمية صمام أمان حقيقي، سيؤدي إلى تعزيز الأداء التنافسي للقطاع ككل، من خلال مراجعة محاور القوة لتمتينها، وتدقيق مكامن الخلل لمعالجتها.

5- المقترحات المتعلقة بالتصدي لظاهرة للاحتيال التأميني

أدى نقص الوازع الأخلاقي لدى الخبراء محققي الحوادث والوكلاء، إلى استشراء تضخيم الفواتير وتزوير المحاضر، لذا يجب مكافحة هذه الجناية والتصدي لها، نظرا لخطورتها وهزاتها الارتدادية التي تحرم شركات التأمين من أموال طائلة، يمكن الاستفادة منها لدعم الاقتصاد، الأمر الذي يلزم اتخاذ كافة التدابير:

- تضييق الخناق على المحتالين، عبر برامج الربط الإلكتروني لتبادل الملفات والتقارير بين شركات التأمين والدوائر الرسمية، توكل لها مهمة التحري والكشف عن الاحتيال، والتركيز على أكثر المناطق التي يقع فيها.
- إيضاح الموقف الشرعي تجاهه، حيث يلعب البعد الايماني دورا رئيسيا في وقف اقتراف هذه الجنحة.
- ترتيب حملات إعلامية بمضار الاحتيال وعواقبه القانونية المترتبة.
- مكافأة المبلغين عن المحتالين، وسن عقوبات رادعة لكل من يتستر عليهم.

6- المقترحات المتعلقة بالتعويضات عن الأضرار المادية والجسمانية

بتعزيز علاقات التعاون في ميدان التعويضات، على غرار شركات التأمين ووكلاء السيارات وخبراء المعاينة، وذلك بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية المعقدة، وتقدير الخسائر بسرعة، والقضاء على البيروقراطية، وتقريب الخدمات من الزبائن.

7- المقترحات المتعلقة بتوازن مؤشرات الاقتصاد الكلي

بما أن علاقة التأمين بالأنشطة الزراعية والصناعية والخدماتية غير منفصلة عن بعضها البعض، وفي هذا الشأن يتميز نشاط التأمين بحساسية شديدة إزاء المتغيرات والوضعية الاقتصادية، وهذا يستدعي ضرورة تحصين وصيانة استقرار التوازنات الكبرى للأنظمة المالية والنقدية والتجارية (سعر الصرف، المديونية، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، ... إلخ)، أو بعبارة أدق إدارة جيدة للسياسة التنموية، في إطار الرهانات الاستراتيجية للبلاد، ولتحسين الأداء في القطاع، يجب القيام بجهود مضنية لمعالجة مشكل ضعف الدخل الفردي، وهذا ليس بالأمر الهين، فالأمر قد يتطلب عدة سنوات، حتى يصبح دخل المواطن الجزائري بمستوى يمكنه أولا من تلبية متطلبات المعيشة الضرورية، ومن ثم التوجه إلى التأمين.

8- المقترحات المتعلقة برفع كفاءة العنصر البشري

تعتمد نتائج أعمال التأمينات على أساس توافر مخزون الخبرة العلمية والتقنية والإدارية، لتحقيق السلامة من الأخطاء والعيوب، في التعامل مع جمهور المستأمنين، لذلك ننصح في هذا الإطار بما يلي:

- إطلاق روح المبادرة، لتفجير الطاقات الإبداعية الكامنة لدى العاملين، في ظل بيئة معقدة وعشوائية.
- الاهتمام بقضية التدريب المستمر، فتوفير رجل التأمين المدرب، يزيد من نجاحات هيئة التأمين.
- استقطاب وتوظيف أفراد ذوي كفاءات مهنية، وضمان توافق ذلك مع الوظائف المخصصة لهم.
- ترسيخ ثقافة الجودة كرؤية استراتيجية، لاسيما في عصر الاختراعات والاكتشافات والابتكارات.
- تمكين المرؤوسين من المشاركة، في عمليات تحسين مستوى الخدمة، المقدمة لحملة الوثائق.
- الإرتقاء بمستوى التكوين، فالعقل الإنساني هو الثروة الحقيقية التي تمتلكها شركات التأمين.
- إعداد برامج ودورات تأهيل، لتنمية سلوكيات التفاعل مع الزبائن، كضبط مواعيد العمل.
- تعزيز مهارات الموظفين، وصقل مواهبهم على الأداء الصحيح للأمور من المرة الأولى.

9- المقترحات المتعلقة بنظام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات

9-1- إنشاء بنك للمعلومات والإحصاء موحد ومنسق

فتأسيس قاعدة وطنية لإنتاج البيانات والمعطيات الضرورية بالكم والكيف، كآلية لتجميع وتدقيق المعلومة التي تندرج في إطار منهجية صنع القرار للمستخدمين بكلفة مقبولة، وبما أن نشاط التأمين يأخذ بالأساليب الفنية في تقييم الأخطار والتسعير، ويحتاج إلى مختلف الإحصائيات التاريخية والحالية (سلاسل زمنية)، فإنه لا يمكن تطوير أداء سوق التأمين الجزائري دون تغذية أو إمداد معلوماتي، مما يؤدي إلى التغلب على مشكلة نقص المعلومات أو عدم تنظيمها.

9-2- تطوير بنية شبكة الاتصالات ذات كفاءة ومرونة

يرتبط قطاع التأمين بمدى تقدم البنية التحتية للاتصالات، خصوصا في عصر الثورة الرقمية من الجيل الرابع، فهذه الأخيرة تزخر بالكثير من المنافع على شركات التأمين سواء في جانب تسهيل العملية الاتصالية من ناحية، أو زيادة نجاعتها التنافسية من جهة أخرى، وقد باشرت الجزائر إصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تجسدت في سن قانون عام 2000 تم بموجبه فتح السوق أمام المنافسة، وإنهاء احتكار الدولة، كما تم إنشاء سلطة الضبط مستقلة إداريا وماليا، واعتمدت سياسة وطنية موجهة نحو بناء مجتمع واقتصاد المعرفة.

10- المقترحات المتعلقة بالفضاء المالي والتحفيز الضريبي

تم تكييف شركات التأمين مع النظام المحاسبي والمالي الجديد للتماشي مع المعايير المعمول بها دوليا عام 2010، إذ يعتبر تدعيم الكثافة النسبية في مجال رأس المال، والتسيير الحسن للموارد المالية من أهم عناصر الإنتاج في صناعة التأمين، لذلك فالمسؤولين على قطاع التأمينات بالجزائر

مطالبين بالضغط أكثر من أجل تحديث بنيان السوق المالي، بتحمل مسؤولية تنشيط بورصة الأوراق المالية من قبل المتعاملين العموميين والخواص، ومن ثم الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الدولة المتعلقة بإعفاء العوائد من الضرائب، تشجيعا لعمليات الدخول.

••• خاتمة:

مما سبق يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن سوق التأمين الجزائري محدود، ويعاني من اختلال في التوازن بين جهاز العرض الإنتاجي ممثلا في قدرة شركات التأمين على قبول التغطية، والطلب الاستهلاكي ممثلا في إقبال الأفراد والمؤسسات على حيازة وثائق الحماية، أي عدم تناسب بين الكفتين، لذلك فإن السمة البارزة في نشاط التأمين بالجزائر، هو أنه سوق مشترين، فالشركات هي التي تبحث دائما عن الزبائن، وتحاول إقناعهم بجودة الأغطية التأمينية التي تقدمها لهم.

وفي سياق متصل، يعترض الشركات الناشطة في مجال التأمين وإعادة التأمين، زخم من المعضلات البنيوية وجملة من المشكلات التنظيمية ضاربة بأطنابها تجتاح أعماق القطاع، وتقف كحجرة عثرة وعقبة كؤود في نمو وتقدم السوق الجزائرية للتأمينات، وتحول دون نهوضه وازدهاره، ويعزو الكثير من الخبراء والمحللين نقص الطلب الفعال على وثائق التأمين، والحصيلة المتواضعة والعوائد الهشة لمجموع الأقساط المكتتبة إلى قلة الوعي والقناعات الدينية، وعوامل أخرى تم التعرض لها بشكل مستفيض.

إن قطاع التأمين الجزائري يزخر بقدرات سوق متعطشة، ويتجلى ذلك من خلال حجم الأعمال الكامن المقدر بـ 7 مليار دولار كإمكانات غير مستغلة أو كطاقات مهدرة ومعطلة، لكن الإشكال المطروح كما يقول البروفيسور عزي الأخضر لا يكمن في الجانب الكمي، وإنما في الجانب الكيفي، أي لا يكون في كم يجب أن نستثمر، لكن كيف يجب أن نستثمر؟، حيث تبرز قوة الجهاز التأميني في قدرته على التنمية وحماية الإقتصاد من الهزات والصدمات الخارجية التي قد تنتاب تطبيق المخططات التنموية.

••• الاحالات والمراجع:

(1) مجلة التأمين العراقية (http://misbahkamal.blogspot.com/search?updated-min=2010-01-01T00:00:00Z&updated-max=2011-01-01T00:00:00Z&max-results=26)

(2) لمزيد من التفصيل أنظر إلى المراجع العلمية التالية:

- رشيد بوكساني: **إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص.57-59

- Mokhtar Naouri: **Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>**, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001, p.16

- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), **L'assurance dans le monde en 2000-2012** (http://www.suissre.com/Sigma)(Consulté le 5-3-2011)

- **Bulletin des assurances** (N°14/2011)(http://www.cna.dz/bulletin14/pdf)(Consulté le 1-7-2011)

- **Marché des assurances en Algérie** <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007, pp.18-19

- Dossier (**le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation),** Investir Magazine, N°26, Alger, 2008, p.49

- François-Xavier Albouy: **L'Algérie est un marché facile à développer**, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006, p.21

- Abdelmadjid Messaoudi: **Libéralisation**, Conseil national des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005

- Abdelmadjid Messaoudi: **Situation et défis du secteur des assurances**, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005

(3) قراءة حوصلية مقتضبة للمادة العلمية التالية:

- أوسرير منور: **الوضعية الحالية ومعوقات النهوض بقطاع التأمينات بالجزائر**، الأيام الدراسية حول التأمين بالجزائر، كلية الإقتصاد، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص ص.3-4

- بيشاري كريم: **محاولة تحديد العوامل التي تقف وراء عدم إقبال الفرد الجزائري على التأمين التجاري** (http://www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_bichari_karim_2012.pdf)

- أحمد بوشنافة: **التأمين ودوره في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصناعية وتحقيق متطلبات التنافسية الدولية والبيئية، الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية في المؤسسات خارج قطاع المحروقات بالدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص.3 (http://labocolloque5.voila.net/70tarektarek.pdf)

- نهاد أسعد: **الوعي التأميني ... مسؤولية من؟!، مجلة مرآة التأمين**، الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين (http://www.pif.org.ps_10th_edition_2010_pdf)

- محمود الزماميري: **الوعي التأميني ... كنز يبحث عن مكتشف**، مجلة الرسالة، الإتحاد الأردني لشركات التأمين (http://www.joif.org/Portals/0/magazine_2nd_2010.pdf)

- شامان البدارين: **الإحتيال التأميني**، مجلة الرسالة، الإتحاد الأردني لشركات التأمين (http://www.joif.org/Portals/0/magazine_1st_2008.pdf)

- الموقع الشبكي للإذاعة الجزائرية:

http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=5451:2011-03-15-17-14-)
(15&catid=28:2010-04-29-13-18-43&Itemid=83
- الموقع الشبكي لجريدة الخبر (http://www.elkhabar.com/ar/economie/236245.html)
- الموقع الشبكي لجريدة الشروق (http://www.echoroukonline.com/ara/economie/36596.html)
- الموقع الشبكي لجريدة النصر
http://annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1687:-----2300----)
(&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27
- الموقع الشبكي لجريدة الرؤية (http://alrroya.com/node/109010)
- Revue de l'assurance, cna, N°1, s1, 2012: **Culture de l'assurance en Algérie**, Les vrais défis (http://temp.cna.dz/extension/mydesign/design/mydesign/images/revue_assurance.pdf)
- Benarbia Mohamed: **Les perspectives de développement de l'industrie des assurance en Algérie et les reformes nécessaire pour promouvoir ses capacités concurrentielles**, Colloque international sur les sociétés d'assurance takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, Université Sétif, Alger, 2011, pp.3-4 (http://www.univ-ecosetif.com/seminars/takaful/23.pdf)
-Seba Mohamed: **Rapport sur la situation actuelle et les perspectives de développement de l'activité d'assurance en Algérie**, ministère des finances
- Amara Latrous: **Les entreprises publiques doivent se remettre en cause**, Revue Algérienne des assurances, UAR, N°2, 2001
- Kassali Djamel: **Communication portant sur la restructuration du secteur Algérien des assurances** (http://www.cna.dz)
- Marché des assurances, **chiffre d'affaire en progression**, Revue l'actuel, N°72, Editer par nouvelle revues Algérienne, 2007, pp.18-19
- **Les non-dits sur les assurances en Algérie**, AbhathIktissadia, Revue économique mensuelle, 2010, p.5

(*) شاع استخدام مصطلح المرض الهولندي بعد نشر مقال في الإيكونيميست في عام 1977 يحمل هذا الاسم ويصف التجربة الهولندية مع هذا المرض. المرض الهولندي ليس مرضا بالمعنى المتعارف عليه، بقدر ما هو ظاهرة اقتصادية تحدث في دولة ما نتيجة تطورات اقتصادية معينة يترتب عليها ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة، ومن ثم تراجع التنافسية الدولية لها، أو تحول الموارد فيها عن إنتاج السلع التي كانت تنتجها وتصدرها الدولة من الناحية التقليدية نحو قطاعات أخرى، ويسمى بالمرض نظرا لتأثر الإنتاج المحلي من الصادرات أو سلع التجارة (السلع التي يتم تصديرها للخارج) Tradables سلبا نتيجة لهذه التحولات، غير أن أكثر استخدامات المصطلح هي على الحالة التي يتم فيها اكتشاف مورد طبيعي معين مثل النفط أو الغاز، الأمر الذي يترتب عليه تراجع الصادرات التقليدية الأخرى سلبا نتيجة لذلك.

(*) حسب المركز الوطني للإعلام والإحصاء، فإن السيارات الفرنسية تأتي في المركز الأول من حيث السيارات المستوردة من طرف الجزائر. وبلغت مبيعات مجمع رونو الذي قام بإنشاء أول مصنع للسيارات في الجزائر 115502 سيارة في سنة 2012 بقيمة 91.8 مليار دينار. وتحتل علامة بيجو المركز الثاني بـ 65756 سيارة بقيمة 61.7 مليار دينار،أما المرتبة الثالثة فعادت لصانع السيارات الكوري هونداي بـ 51048 سيارة بقيمة 33.8 مليار دينار

(4) أنظر إلى المراجع التالية:

- **مجلة أخبار المالية**، وزارة المالية، بن عكنون، الجزائر، الأعداد 10/7/6، 2008

- Mohammed Seba: **Le marché des assurances n'est pas encore mur**, Le point économique, N° 47, Algérie, 2006, pp.2-7

(5) الموقع الإلكتروني للشركة الدوليةآكسا (http://www.axa.fr)، والموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (http://www.caat.dz)

(6) تمت القراءة الحوصلية بالإستعانة بالمادة العلمية التالية:

- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين: **إستراتيجية الإندماج في الديناميكية التأمينية الدولية** أنظر إلى الموقع الإلكتروني (http://www.uar.dz)

- ناصر دادي عدون: **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص.165-168

- مليكة زغيب: **إنعكاسات العولمة المالية على المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية**، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 4، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص.218-219

- محمد زيدان: **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، العدد 3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص ص.138-140

- صفاء محمود: **أثر الجاتس على المنافسة التسويقية لشركات التأمين العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة آسيوط، مصر، 2003، ص ص. 200-202

- صلاح السمسطاوي: **التأمين والمنافسة المرتقبة في ظل إتفاقية الجاتس**، مجلة مصر للتأمين، العدد 57، القاهرة، مصر، 1995، ص ص.16-21 (بتصرف)

(7) الموقع الإلكتروني للمجموعة الإمريكية الدولية (http://www.aigcorporate.com)، والموقع الإلكتروني للشركة الوطنية للتأمين (http://www.saa.dz)

(8) إستقراء للمادة العلمية التالية:

- **Sensibiliser le public sur l'importance de l'assurance**, Partenaires N° 59 du Janvier 2006 (http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=845&Itemid=214)

- Revue de l'assurance, cna, N°2, s2, 2012: **Entretien avec M.Sebti Boughachiche**, directeur général de l'EHEA (http://temp.cna.dz/extension/mydesign/design/mydesign/images/Revue_Assurance_02.pdf)

- وائل إدريس: **تحليل العلاقة بين التوجه السوقي وأداء شركات التأمين**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 27، فلسطين، 2013 (http://scholar.najah.edu/sites/default/files/journal-article/analysing-relationship-between-behavioral-and-cultural-market-orientation-its-impact-performance-jor.pdf)

- خطيب خالد: **مدخل إدارة الجودة الشاملة لتحسين القدرة التنافسية في قطاع التأمين** الجزائري(*iefpedia.com/arab/.../tqm-assurance-a-publier-3.doc*)

- عزيزة بن سمينة: **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية (الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول)، جامعة الشلف، الجزائر، 2012 (http://www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_aziza_bensmina_merieme_2012.pdf)

- الموقع الإلكتروني لجريدة البلاد

(http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=29280)

- أوراق الندوة العربية حول تفعيل دور الحوكمة في شركات التأمين وإعادة التأمين، الإتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر، 2007

- نصر أبو زينة: **الحوكمة في شركات التأمين**، مجلة مرآة التأمين، الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين (http://www.pif.org.ps_5th_edition_2007_pdf)